AFRICA EUROPE FOUNDATION

موجز السياسات
"خارطة الطريق نحو عام 2030:
القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات"

خارطة طريق مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن
إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق

يتزايد الاعتراف على نطاق عالمي بأهمية المحيطات من حيث التوازن الجيوسياسي، والحفاظ على سلاسل الإمداد العالمية، والأمن الغذائي، والتغير المناخي، وفي معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتحديات الحوكمة الملحة وطويلة الأمد. ويعترف كل من الاتحاد الأفريقي (AU) والاتحاد الأوروبي (EU) بالحاجة الملحة إلى تسخير العمل العالمي من أجل المحيطات مع الأخذ بعين الاعتبار في الوقت نفسه المعوقات والفرص التي تكمن في مستويات مختلفة من التنمية في أفريقيا وأوروبا. ومع ذلك، وحتى الآن، كان الاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات غائبين عن الشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، أنشأت المديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، المجموعة الاستراتيجية الأفريقية الأوروبية بشأن إدارة المحيطات. ويسرت مؤسسة أفريقيا-أوروبا عمل المجموعة.

تقترح المجموعة، وهي تتقدم نحو عام 2030، تعزيز آليات الإدارة الفعالة للمحيطات وإدراج التجديد بشكل أفضل في نهج الاقتصاد الأزرق الذي يروج له الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، على المستويين الإقليمي والوطني، نظرًا للحاجة الملحة إلى نظم بيئية أكثر مرونة وصحة لدعم التنمية المستدامة للاقتصادات العالمية والمحلية. وتوضح المجموعة أن هناك زخماً حقيقياً لتحسين حالة المحيطات، وهي منفعة عالمية مشتركة، على المستويين الإقليمي والدولي - وللارتقاء بها سياسياً ومالياً. **تتمثل التوصية الرئيسية للمجموعة الاستراتيجية في تصميم شراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتنفيذها**. ستهدف هذه الشراكة إلى تعزيز ممارسات الاقتصاد الأزرق المستدام والمتجدد على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، إلى جانب تنفيذ آليات إدارة قوية للمحيطات لدعم هذه الجهود.

أدت عمليات جمع البيانات المتعلقة بالمحيطات إلى استنتاج حاسم مفاده أن صحة المحيطات العالمية في خطر. ومن شأن تعزيز التعاون بين أفريقيا وأوروبا، من خلال شراكة المحيطات بين القارتين، أن يساهم في:

- زيادة مستوى التفاهم المتبادل ومواءمة الأولويات بين أفريقيا وأوروبا،
- توسيع نطاق تبادل المعارف المحلية والحديثة وكذلك التقنيات المتطورة،
- المساهمة في بناء القدرات وزيادة التمويل والاستثمار، و
- تعزيز الزخم الجماعي لإدارة المحيطات على مستوى القارات، لا سيما في الفترة التي تسبق قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي السابعة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC3)، المقرر عقده في عام 2025 والموجه نحو عام 2030 وجدول أعمال ما بعد عام 2030.

رؤية مشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات

ستتمثل الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات في 1/ رؤية مشتركة لشراكة داعمة للطرفين ستركز على تقاسم المنافع المتبادلة من خلال عمليات شاملة ومنصفة و2/ نتائج ملموسة للقارتين بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق. تُصمم هذه الشراكة لتيسير تعاون أكثر فعالية بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات وقضايا الاقتصاد الأزرق، واعتماد نهج إيجابي للطبيعة وقائم على الناس، لا يقتصر على الاستدامة وتقليل الضرر فحسب، بل يشمل عناصر الاستعادة والتجديد والقدرة على التكيف.

ستسهم خارطة طريق الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات في النهوض برؤية مشتركة لشراكة معززة من شأنها أن تعالج إدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق المتجدد، فضلاً عن تعزيز قدرات كل من أفريقيا وأوروبا من خلال التبادل والفهم المشترك لتحديات التنمية الخاصة بكل منهما من أجل اقتصاد أزرق أكثر استدامة وتجديداً وإدارة دولية أكثر كفاءة للمحيطات.

يسلط موجز السياسات هذا الضوء على الإجراءات المحددة اللازمة لتطوير وتنفيذ شراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. وقد انبثقت التوصيات ومجالات التدخل ذات الأولوية من عملية تشاور متعددة التخصصات والأجيال شارك فيها خبراء من أفريقيا وأوروبا. وتكمل هذه الوثيقة "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات". وهي تعكس فقط وجهات نظر المجموعة الاستراتيجية الأفريقية الأوروبية بشأن إدارة المحيطات. ولا يمكن اعتبار المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولتين عن أي استخدام قد يحدث للمعلومات الواردة فيها.

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

وقد وضعت "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" على ثلاثة مجالات تدخّل ذات أولوية:

1. إدارة المحيطات
2. تقاسم القدرات
3. التمويل والاستثمار

وقد تحددت إجراءات محددة في إطار كل مجال من هذه المجالات. ويجري تنفيذها في نطاق "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" استناداً إلى الأعمال السابقة والجارية التي نُفذت على مستوى القارتين. وهي تسعى إلى النهوض بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالمحيطات في مختلف قطاعات المحيطات، بما يحقق المنفعة المتبادلة لكل من أفريقيا وأوروبا ويشكل الأساس لتعزيز التعاون في إطار شراكة رسمية بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات

عوامل التمكين لشراكة فعالة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات

لزيادة فعالية الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات إلى أقصى حد ممكن، والتغلب على التحديات، وضمان تنفيذ الإجراءات في إطار الرؤية المشتركة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا، تقترح خارطة الطريق الإجراءات التمكينية التالية:

- إصدار **مذكرة تفاهم وتعاون** لإضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. سيكون التوقيع على مذكرة التفاهم هذه إيذاناً بالبدء الرسمي للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات.

- إنشاء مركز أفريقيا-أوروبا **للقدرة على التكيف والتجديد والاستعادة الزرقاء (B3R-Hub)**، لدعم تنفيذ الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، وتعزيز المبادرات القائمة والمساهمة في ظهور تعاون جديد. سيكون مركز B3R-Hub بمثابة هيئة التنسيق الرئيسية التي تُنفذ من خلالها خارطة الطريق لتفعيل الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات.

- إنشاء هيئة استشارية **للفريق الاستشاري لأفريقيا وأوروبا لمركز B3R-Hub والشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات**، لضمان أن تكون الأهداف والأنشطة التنموية قائمة على الأدلة والمعلومات ومصممة باستخدام المبادئ العلمية والاستنتاجات المستندة إلى البيانات.

- **تعزيز علاقة العمل بين قسم الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأفريقي (ARBE) والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك في الاتحاد الأوروبي (DG MARE)**. ومن شأن تعزيز الشراكة بين هاتين الإدارتين أن يؤدي إلى تنسيق أكثر فعالية بين شركاء التنمية، وتعميم أفضل الممارسات، وتنفيذ سياسة الاقتصاد الأزرق والاتفاقيات الدولية.

- **تعزيز التحالفات القوية بين أصحاب المصلحة بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي**، بهدف تعزيز التعاون الودي وتحسين تنفيذ نتائج المشاريع واستراتيجيات الاقتصاد الأزرق على المستويين الإقليمي والوطني في إطار رؤية أفريقية أوروبية مشتركة تتماشى مع تطلعات وأولويات القارتين.

- **إعطاء الأولوية للأنشطة الشاملة** بدلاً من الأنشطة القطاعية أو المنعزلة، وبالتالي تحقيق فوائد لقطاعات متعددة بدلاً من اللجوء إلى مفاضلات كبيرة بين قطاعات منفردة. ومن شأن دمج هذه النظرة الشاملة في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن ييسر الاستخدام الأمثل للموارد من خلال ضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية بطريقة متكاملة.

- النهوض **بجدول أعمال بحثي مشترك بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات** لمعالجة الثغرات المعرفية الرئيسية في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق والمواضيع الأخرى ذات الصلة بالمحيطات. من شأن جدول الأعمال البحثي المشترك أن يكمل ويوجه مشاريع ومبادرات التنمية الحالية والمستقبلية لمعالجة الأنشطة ذات الأولوية في إطار خارطة الطريق، مع بناء القدرات في مجال االتثقيف في مجال المحيطات عبر المناطق الجغرافية والخبرات والأجيال.

- تعزيز **برنامج مشترك بين أفريقيا وأوروبا للتثقيف في مجال المحيطات، ودعم البرامج الحالية للتثقيف في مجال المحيطات حيثما وجدت،** في القارتين. إن التثقيف في مجال المحيطات أمر ضروري لفهم الديناميكيات التي تؤثر على مختلف الأنشطة المتعلقة بالمحيطات وكيفية الاستفادة منها. كما أنها ضرورية لتيسير مشاركة الجمهور في مبادرات التنمية وتطوير التعليم وحشد دعم واسع النطاق، بما في ذلك التأييد السياسي والمالي لزيادة التعاون في المبادرات في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات.

- وضع **خطة مشتركة بين أفريقيا وأوروبا للتغلب على تحديات السلامة والأمن البحري، وكذلك الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم (IUU)** في أفريقيا. تنطوي مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المياه الأفريقية على فوائد لأفريقيا وأوروبا، حيث قد تؤدي إلى معالجة الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية، مما يدمر الموائل البحرية ويضر بالمنافسة وسبل عيش المجتمعات الساحلية في البلدان النامية بصورة أساسية.

- **إضفاء الطابع المؤسسي على القمة الوزارية لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي** في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، على أن تجتمع كل عامين لاستعراض التقدم المحرز وتبادل الحلول الإنمائية بين الشركاء وأصحاب المصلحة. وبذلك، ستجمع أفريقيا وأوروبا قادة من القارتين لرفع المستوى السياسي والمالي للمحيطات. وفي ما بين ذلك، تنظَّم اجتماعات وورش عمل مشتركة بين أفريقيا وأوروبا مع وكالات وبرامج أخرى لتسهيل التعاون العملي القوي.

مجال التدخل 1: إدارة المحيطات

ظلت إدارة المحيطات، لفترة طويلة، بعداً لا يحظى بالتقدير الكافي في العلاقات بين أفريقيا وأوروبا. ويُنظر إلى هذا الأمر على أنه فرصة ضائعة للمضي قدماً في تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (SDG) والغايات الأخرى المتعلقة بالمحيطات في خطة عام 2030. إن إمكانات الإدارة الفعالة والمتسقة للمحيطات مهمة في سياق العلاقات بين أفريقيا وأوروبا لأنها يمكن أن تسهل تعزيز التجارة والعلاقات الدبلوماسية والفرص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نطاقات مختلفة.

ومن شأن وضع رؤية مشتركة بشأن إدارة المحيطات ومواءمة السياسات (على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية) أن ييسر تحقيق تأثير أكبر عبر القارات والعالم من حيث حماية موارد وخدمات المحيطات وتنظيمها وإدارتها على النحو الأمثل. ومن شأن ذلك أيضاً أن يؤكد من جديد الرسالة التي مفادها أن أفريقيا وأوروبا متحدتان بشأن الحفاظ على المحيطات وحمايتها واستخدامها المستدام.

القيادة المشتركة لجدول أعمال عالمي مستدام للمحيطات: ينطوي التعاون والتآزر في مجال إدارة المحيطات على فرصة استراتيجية لكل من أفريقيا وأوروبا. فإنهما قادران على التأثير بشكل إيجابي على جدول أعمال التنمية المستدامة، في وقت يجري فيه تنفيذ المعاهدات الدولية أو التفاوض بشأنها (معاهدة البلاستيك العالمية، ومعاهدة التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية - معاهدة أعالي البحار (BBNJ)- وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن مصايد الأسماك، واللوائح المتعلقة بالتعدين في أعماق البحار)، وقبل انعقاد مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC COP29)، والقمة السابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC3) المقرر عقده في عام 2025. ومن خلال موقف مشترك وفهم مشترك للمعاهدات العالمية التي يجري تنفيذها أو التفاوض بشأنها، يمكن للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تسهل زيادة عدد التصديقات وتساعد في تأمين تفعيلها.

الأنشطة التالية هي جزء لا يتجزأ من "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" (خطة عمل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن المحيطات) في إطار مجال التدخل الخاص بإدارة المحيطات:

- دعم التنسيق المشترك بين الوكالات في أفريقيا وأوروبا من خلال وضع برامج كبيرة وطويلة الأجل وذات تأثير كبير (الأولوية: عالية).
- تبادل أفضل الممارسات للتفاوض والدعم من أجل التنفيذ الفعال للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وأهداف الاستدامة (الأولوية: متوسطة).
- تبادل النهج الفعالة لتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأزرق الوطنية (الأولوية: متوسطة).
- تعزيز شفافية مصايد الأسماك والتقاسم العادل للمنافع (الأولوية: عالية).
- تيسير الحوارات بشأن الوصول إلى البحر والاستفادة من الموارد المائية في البلدان الداخلية (الأولوية: منخفضة).
- رفع مستوى المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة والشباب في القطاع البحري (الأولوية: عالية).
- تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للبحارة وعمال الموانئ (الأولوية: متوسطة).

مجال التدخل 2: تقاسم القدرات

يعدّ تقاسم القدرات عنصراً حاسماً في الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. وتعتبر هذه الشراكة مفيدة في تيسير ترجمة الرؤية المشتركة بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق إلى تغيير عملي وتنمية مستدامة للمحيطات في سبل العيش الأفريقية والأوروبية. وقد استُبدل مصطلح "بناء القدرات" عمداً بمصطلح "تقاسم القدرات" كوسيلة للتأكيد على روح تعزيز شراكة حقيقية بين أفريقيا وأوروبا.

ويتطلب بناء قدرات جديدة في أفريقيا وأوروبا أن تطورالمؤسسات المحلية معارف وخبرات متخصصة، مدعومة من شركاء أثبتوا فعالية خبراتهم وتجاربهم على الساحة الدولية. ويمكن الاستفادة من هذه المعرفة للربط بين علماء الاقتصاد الأزرق وصانعي السياسات ورواد الأعمال والأوساط الأكاديمية والشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في أفريقيا وأوروبا، مما يعزز تبادل أفضل الممارسات وتطوير حلول مصممة خصيصاً لمواجهة التحديات المشتركة في المحيطات، مما يجعلها سيناريو مربحاً لكل من أفريقيا وأوروبا.

عملية ذات اتجاهين يجب أن يكون تقاسم القدرات في سياق الشراكة جزءاً لا يتجزأ من المبادئ التالية:

- تمكين المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على جميع المستويات؛
- خلق فرص لريادة الأعمال؛
- تطوير الوكالة لدى الفئات الضعيفة في الاقتصاد الأزرق، بما في ذلك النساء والشباب والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDs) والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (IPLCs)؛
- المساهمة في الإدارة الرشيدة للمحيطات؛
- تعزيز العلاقات الودية بين الشركاء.
- ولن يقتصر التقدم على هذه الجبهات على معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية الملحة وطويلة الأمد فحسب، بل سيضع أفريقيا وأوروبا في موقع استراتيجي كجبهة موحدة في سياق التحديات والتحولات العالمية الناشئة.

تعترف الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات بأهمية إعداد السياسات القائمة على الأدلة والحاجة إلى بيانات موثوقة يسهل الوصول إليها وعلوم متطورة لإثراء عمليات صنع القرار والسياسات. وبالتالي فإن دور الشراكة بين أفريقيا وأوروبا سيكون تركيزه في المقام الأول على تطوير شبكات لتبادل المعلومات والسياسات والبحوث والبيانات.

وتعد الأنشطة التالية جزءاً لا يتجزأ من "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" (خطة عمل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن المحيطات) في إطار مجال التدخل الخاص بتقاسم القدرات. وقد تحددت جميعها لتسهيل تقاسم القدرات والتعاون بين أفريقيا وأوروبا على النحو الأمثل:

- الشراكة" (خطة عمل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن المحيطات) في إطار مجال التدخل الخاص بتقاسم القدرات. وقد تحددت جميعها لتسهيل تقاسم القدرات والتعاون بين أفريقيا وأوروبا على النحو الأمثل:
- تيسير تبادل الخبرات في مجال تطوير سياسات الاقتصاد الأزرق والسياسات الناشئة في مجال المحيطات (الأولوية: عالية).
- تعزيز تخطيط الحيز البحري، وكذلك رصد الاقتصاد الأزرق ومساءلته (الأولوية: عالية).
- تعزيز وهيكلة شبكة أفريقية-أوروبية من المؤسسات البحثية والتعليمية في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق (الأولوية: متوسطة).
- تسريع تطوير التثقيف في مجال المحيطات على نطاق واسع (الأولوية: عالية).
- تعزيز وبناء القدرات المشتركة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد (الأولوية: عالية).

مجال التدخل 3: التمويل والاستثمار

يمثل الحصول على التمويل بتكلفة معقولة تحدياً مستمراً، ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد أزرق متجدد مستدام تحولاً جوهرياً في كيفية تخصيص الموارد المالية وإدارتها. ويمكن للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تكون في طليعة هذا التحول، وذلك من خلال مواءمة النظم المالية مع أهداف التنمية المستدامة من خلال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.

ولن يستلزم ذلك زيادة الاستثمار في الأنشطة المستدامة المتعلقة بالمحيطات فحسب، بل سيستلزم أيضاً ضمان توجيه التدفقات المالية بعيداً عن الممارسات التي تضر بالمحيطات وتقوض صحتها على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن الاستفادة من مصارف التنمية العامة، التي تضم المؤسسات الإنمائية والمالية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية والإقليمية وشركات التمويل الدولية وصناديق الاستثمار والضمانات تمثل فرصة فريدة للنهوض بالتمويل المنصف للاقتصاد الأزرق.

ويتمثل دور الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات في سياق التمويل والاستثمار في تحديد وتفعيل آليات التمويل المبتكرة لتيسير قدرة المحيطات على التكيف والتجديد والاستعادة؛ ونشر استراتيجيات الاقتصاد الأزرق المستدام؛ فضلاً عن المشاركة في تطوير القدرات وتوسيع نطاقها وتكرار التجارب المؤثرة. ومن خلال تعزيز قدرة الحكومات والشركات ورجال الأعمال ورواد الأعمال والمجتمعات المحلية على التعاون، ستلعب الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات دوراً حاسماً في خلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار المؤثر وتعزيز ثقافة المسؤولية المالية والإشراف.

المشاركة في دفع التمويل والاستثمار: يجب أن تهدف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال دعم تطوير نظام بيئي قوي لريادة الأعمال الزرقاء لديه القدرة على تحقيق:

- تأثير كبير على أرض الواقع (من قبل أصحاب المصلحة المحليين ومن أجلهم)؛
- ربط رواد الأعمال بأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة من القارتين؛
- تعزيز التعاون والمعرفة وتبادل الخبرات؛
- تسريع وتوسيع نطاق ريادة أعمال الاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا.

وبالإضافة إلى ريادة الأعمال، تشمل آليات التمويل المبتكرة ذات الإمكانات المعترف بها (على سبيل المثال لا الحصر) خطط الدفع مقابل خدمات النظام البيئي (PES)، والتعويض عن رأس المال الطبيعي (بما في ذلك مقايضة الديون مقابل الطبيعة أو مقايضة المحيطات)، وسوق الكربون الأزرق، وتحسين تخصيص الضرائب العالمية، والسندات الزرقاء، والرموز الزرقاء والتكنولوجيا المالية، ومرفق التمويل المختلط، وآليات التأمين الجديدة لتحفيز الاستثمار من خلال خلق الثقة لمشروع تنموي معين.

ومن خلال تنفيذ مثل هذه الآليات، يمكن لأفريقيا وأوروبا توليد التمويل الإنمائي بنفسهما وتقليل الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) في دعم تمويل الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية. ويمكن لتطوير الاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا أن يولد أوجه التآزر اللازمة لتيسير التمويل الفوري والطويل الأجل للمبادرات الجديدة وكذلك ضمان استمرار المشاريع والبرامج الحالية.

الأنشطة التالية هي جزء لا يتجزأ من "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" في إطار مجال التدخل الخاص بالتمويل والاستثمار. وقد تحددت جميعها لتحقيق توافر الموارد المالية على المدى القريب والبعيد في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا.

- المساهمة في الإعداد المشترك لخارطة طريق للتمويل الأزرق بين أفريقيا وأوروبا (الأولوية : عالية).
- تعزيز إنشاء آليات مالية جديدة للمحيطات والاقتصاد الأزرق (الأولوية: عالية).
- تسريع الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأزرق المتجدد الوطنية والإقليمية الكبيرة (الأولوية: عالية).
- تسهيل إنشاء وتشغيل البنوك الإقليمية لتنمية الاقتصاد الأزرق الدولي (الأولوية: متوسطة).
- إطلاق منتديات أعمال سنوية بين أفريقيا وأوروبا للاقتصاد الأزرق (الأولوية: منخفضة).

تفعيل الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات وتيسير التحول:

إن الزخم من أجل تحسين إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد المستدام هو أمر مرحب به وآخذ في الازدياد. ومع ذلك، وبالنظر إلى حالة المحيطات، من الواضح أن تعزيز التعاون بين أفريقيا وأوروبا بشأن هذه القضايا أمر أساسي. وللقارتين ومؤسساتهما دور خاص عليهما أن تلعباه في دفع جدول الأعمال العالمي المستدام للمحيطات، في الفترة التي تسبق القمة السابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات المقرر عقده في عام 2025.

يسلط موجز السياسات هذا، الذي يجسد المخرجات الرئيسية ل "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات"، الضوء على الإجراءات الملموسة التي تحددت في ثلاثة مجالات تدخل رئيسية.

يعد التفعيل الكامل لـ "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" فرصة فريدة لرفع مستوى الزخم السياسي والمالي والتماسك ودفعهما قبل الأحداث السياسية الدولية الرئيسية، بما في ذلك التغييرات في القيادة على مستوى الاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في عامي 2024 و2025 على التوالي - والتي يمكن أن تؤدي إلى تأثير على نطاق عالمي، ولكنها تتطلب من المؤسسات والبلدان والبرامج المشاركة والتعاون والمساهمة كشركاء.

ستكون الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات فرصة للتعاون التحويلي بين القارتينسعياً إلى تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن معالجة الأزمات الرئيسية في المحيطات المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي والتلوث وتغير المناخ وتراجع الموارد.

ملاحظات:

يأتي هذا التقرير نتيجة العمل الذي اضطلعت به المجموعة الاستراتيجية الأفريقية الأوروبية بشأن إدارة المحيطات، وهي مبادرة تقودها المديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية، وبالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. يُسمح باستنساخ التقرير كلياً أو جزئياً، شريطة أن يُنسب إلى مؤسسة أفريقيا-أوروبا (AEF).

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع السيد رافائيل دانغلاد، مدير الملف الرئيسي لشؤون المناخ والتنمية، مؤسسة أفريقيا-أوروبا
(raphael.danglade@africaeuropefoundation.org).

نشرته مؤسسة أفريقيا-أوروبا في أكتوبر 2024.

مكتب بروكسل
تريسكوير
دي ميوسكوير 5/6
1000 بروكسل
بلجيكا

مكتب كيب تاون
الوحدة 803
تاتشستون هاوس
7 شارع بري
كيب تاون 8001
جنوب أفريقيا

www.africaeuropefoundation.org